

السلح الفرنسي ضائع بين الفساد والتغيرات في المملكة والتعاسس اللبناني



محمد حمية

منذ إعلان الرئيس السابق ميشال سليمان في 29 / 12 / 2013 عن تقديم السعودية هبة بقيمة ثلاثة مليارات دولار للبنان، عبر عقود مباشرة مع فرنسا لتسليح الجيش اللبناني، وعلامات استفهام عدة تطرح حولها، والشكوك تلاحق توقيت الإعلان عنها، وما تخفيه من صفقات مشبوهة وسمسرات تبدأ بخالد التويجري رئيس الديوان الملكي السعودي الذي أحيل إلى التحقيق، ولا تنتهي بزعامات ومسؤولين لبنانيين، إلى أن أعلن عن تجميدها بحسب المعلومات المتداولة.

صحيفة «البناء» كانت أول من أثار هذا الأمر بالوقائع، وسلطت الأضواء على روائح الفساد التي تنبعث منها، وذلك في مقال للزميل الكاتب نضال حمادة الذي أشار فيه إلى أن «الصفقة خالية من أي نوع من أنواع صواريخ الدفاع الجوي والرادارات المتصلة بها من الطرازات الحديثة، بعد الاكتفاء بتضمين الصفقة شبكة ميسترال التي كانت السعودية قد رفضت الحصول عليها لقواتها واستبدلتها بشبكة صواريخ كروتال الحديثة، وربما كان ذلك أحد أسباب خلاف سعودي - فرنسي مالي ستتم تسويته من حساب الصفقة اللبنانية الممولة سعودي، بعدما أذعت الشركات الفرنسية قيامها بتصنيع الطلب السعودي قبل قرار الاستبدال. فجاه التعويض ببيعها للبنان. وفي المقابل فإن خبراء أسلحة فرنسيين يقدرون الإضافات المرتبطة بالفساد أو العمولات أو التسويات بأكثر من 35 في المئة من السعر الاسمي المعلن والمعروض على لبنان للتوقيع، بما يجعلها من الصفقات المشبوهة المعرضة للمساءلة السريعة في الدوائر الفرنسية».

كما نقل الكاتب في إحدى مقالاته عن مصادر أن «خلافات على عمولة تبلغ 3 في المئة من قيمة المبلغ ما يعادل 90 مليون دولار، شكلت عقبة كبيرة في وجه الاتفاق على إتمام الصفقة وعدم قيام السعوديين بتوقيعها. وبحسب المعلومات في باريس، اقترح السعوديون تأجيل البحث في هذه الصفقة ريثما ينجلي الوضع العسكري والأمني في المنطقة في مواجهة تنظيم داعش».

وتقول مصادر لـ«البناء» إن «شركة أوداس» الفرنسية التي تبيع السلاح، تعاملت مع بعض الرموز والمسؤولين في لبنان، ووعدهم بحصص لقاء أتعاب تحت عنوان نفقات استشارات.

ويتساءل خبراء عسكريون: «ماذا تلقى الجيش من الهبة حتى هذه الساعة غير الصواريخ الـ48 وبعض الآليات؟ وإن الذي وصلنا من الهبة لا يتعدى 2 في المئة».

وأوضح الخبراء أن هذه الهبة مجتمعة عملياً لأنها موزعة على ثلاث سنوات، والأسلحة الضرورية التي يحتاج إليها الجيش مثل طائرات الهليكوبتر مؤجلة. وشددوا على أن الجيش بحاجة إلى كل أنواع السلاح وفي أسرع وقت ممكن، وإذا تأخر هذا السلاح فالجيش سيكون في دائرة الخطر.

في المقابل، نفى رئيس لجنة الدفاع النيابية الوزير سمير الجسر في حديث لـ«البناء» علمه بهذه المعلومات، مستغرباً نشر معلومات من دون أدلة وإثباتات، في حين تعزو مصادر مقربة من السعودية سبب التجميد إلى التغيرات الجديدة في السعودية، وبالتالي الأولويات المختلفة عن أولويات الإدارة السابقة في ظل حكم الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز.

الثلاث؟ فضلاً عن أن صاروخ تاو الذي يبلغ ثمنه 75 ألف دولار، ذو نوعية أفضل من ميلان».

وتساءل جابر: «ماذا تلقى الجيش من الهبة حتى هذه الساعة غير الصواريخ الـ48 وبعض الآليات؟ الذي وصلنا لا يتعدى 2 في المئة من الهبة».

وأوضح جابر أنه معزل عن تجميد الهبة لأسباب سياسية والعمولات والنزاع السعودية من بعض الزعماء اللبنانيين، إنما هي مجمدة عملياً لأنها موزعة على ثلاث سنوات والأسلحة الضرورية التي يحتاج إليها الجيش مثل طائرات الهليكوبتر مؤجلة لثلاث سنوات. مشدداً على أن الجيش بحاجة إلى كل أنواع السلاح وفي أسرع وقت ممكن، وإذا تأخر هذا السلاح فالجيش في دائرة الخطر.

وأضاف: «ما جدوى 48 صاروخاً التي وصلت إلى الجيش والتي تصرف في معركة كبيرة مقابل 250 صاروخ لجبهة النصرة في إدلب فقط؟».

وحذر جابر من السياسة المتبعة حيال الجيش، وقال: «الهبة الروسية توقفت بسبب رفض البعض، والهبة الإيرانية رفضت أيضاً للخلافات السياسية، والهبة الفرنسية معرقله. أين المليار النقدي الذي وعد به الحريري؟ يمكننا شراء السلاح نقداً من روسيا أو من أي مكان، يجب أن تتحول أموال الصفقات إلى البنك المركزي لحساب وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو الائتلافين معا».

الصفقة والتمديد لسليمان

وأشار الخبير العسكري العميد الدكتور أمين حطيط إلى أن «الصفقة كانت سياسية بامتياز، لتحقيق هدفين، الأول يتعلق بالرئيس السابق ميشال سليمان والسيطرة السعودية على الحكم في لبنان عبر التمديد له، والثاني قطع الطريق على الهبة الإيرانية التي كانت ولا زالت مطروحة، وأيضاً لقطع الطريق على الهبة الروسية». وأضاف: «من اللحظة الأولى، كنا مدركين أنها صفقة ذات مرامي خبيثة، للإضرار بلبنان وقطع الطريق على تطبيق الدستور والانتخابات، وللاستفادة من العروض الدولية بالنسبة إلى الهبات. وفي اللحظة التي لم يمدد فيها لسليمان، ظهر أن الصفقة لن تتم، وستدخل في أنفاق السياسة والسمسرات. وجاءت صفقة المليار لتعويض الوضع الاقتصادي للحريري، ولا علاقة لها بموضوع تسليح الجيش».

واتهم حطيط تيار المستقبل بالعبث بموضوع الجيش من حيث قطع الطريق على تسليحه من الخزينة العامة، وهذه سياسة ابتدعتها الرئيس الراحل رفيق الحريري منذ عام 1993. وأشار إلى العود الكاذبة لتسليح الجيش وقال: «إذا جاء سلاح يظهر أنه لا يخدم الجيش».

ولفت مصادر مراقبة لـ«البناء» إلى أن حديث السعوديين عن أن بعض التغيرات في الواقع في المملكة، أدت إلى تجميد الصفقة، غير مقنعة بقدر ما تؤكد وجود مشاكل داخل السعودية، وتوقيف رئيس الديوان الملكي خالد التويجري يؤكد ذلك.

وأشارت إلى أن الفرنسيين يلزمون الجيش بمعدّات لا يريدونها، فضلاً عن مزايدات تحصل بين الأميركيين والفرنسيين. موضحاً أن العقدة تكمن أيضاً بنوعية السلاح الذي تقدمه الهبة. في حين يحتاج الجيش إلى سلاح مدفعي أكثر من المسائل اللوجستية.



حطيط



جابر

وأكد الجسر أن هذه الهبة السعودية اتفاق بين دولتين، ويمكن أن تتأخر لأسباب معنية، إنما لا تجمد أو تلغى. وشدد على أن لا معلومات لدى الحكومة اللبنانية بأن السعودية أو فرنسا قد جمدتا هذه الهبة.

وعن إحالة التويجري إلى التحقيق، أشار الجسر إلى أنه لو كانت هذه المعلومات صحيحة، وكانت أعلنتها السعودية، كما كانت أعلنت عن تجميد الصفقة السعودية الفرنسية أو إلغائها.

الفساد من فرنسا إلى لبنان

ويعلق الخبير العسكري الدكتور العميد هشام جابر في حديث لـ«البناء» على هذه المعلومات، مستغرباً وجود شركة وسيطة لإنجاز الصفقة بين لبنان وفرنسا. لافتاً إلى أن لكل دولة طريقة في بيع السلاح. وبين فرنسا ولبنان لا وسيط عادة، إنما الصفقات تتم بين دولة ودولة.

وقال جابر: «منذ عقد الصفقة، قيل أن شركة أوداس ستأخذ 5 في المئة عمولة يعني 150 مليون دولار إلا أن الفرنسيين أعلنوا أن الشركة لا تأخذ عمولة بل نفقات إدارية تبلغ 150 مليون دولار وهو مبلغ كبير جداً».

وقالت مصادر لـ«البناء» إن هذه الشركة تعاملت مع بعض الرموز والمسؤولين في لبنان ووعدهم بحصص لقاء أتعاب. في حين تقول معلومات إن هذه العمولة ليست أتعاب بل نفقات استشارات، لكن هذا هروب عن تعبير عمولة، لأن دول كثيرة وشركات تخاف من كلمة عمولة، لأنها مخالفة للقوانين فتنتقلها إلى عبارة «أتعاب شركات».

واعتبر جابر أن الصفقة لم يصل منها إلا أقل من 5 في المئة، لافتاً إلى أن صواريخ «ميلان» التي وصلت للجيش، كانت سالحة، لكن قيادة الجيش أوضحت أن لا عطل فيها، إنما العطل في نظام البرمجة الذي يحتاج إلى إعادة تأهيل.

وأضاف جابر: «ثمن الصواريخ الذين همل البعض لوصلها، أي صواريخ ميلان الـ48، يبلغ ثمنها 2.500.000 دولار، لكن أين هذا المبلغ من المليارات

طويلة ومكلفة. هذه الطرادات المبتكرة في هيكلها، في مولداتها الكهربائية وفي لوحاتها الكهربائية ستتم عبر شركة أش 2 أكس، ثم سيتم تحويلها إلى شركة أس أم أن التي ستقوم بإنائها وعملية تسليحها، والعمل الذي سيستكمل يتضمّن قدرة المركب على مواجهة المحيطات وعملية دمج الأنظمة على متن المركب».

وأضاف التقرير: «إن مشروع أف أس 56 ليس سوى زورق من ورق، إذ يمكننا أن ننتظر صعوبة في تنفيذه، خصوصاً أن تجربة طرادات بايوناه لن يكون بالإمكان استخدامها لأن عملية دمج هذا النظام لم يتمّ تلزيهما لشركة أس أم أن التي لم تكن مسؤولة في هذا البرنامج سوى عن الهيكل وعن الدفع». وتابع التقرير الذي نشرته «البناء»: «نقطة ضعف أخرى في المفهوم، وهي غياب أي بصيرة في دمج نظام طائرات من دون طيار، المهمة منذ اليوم في عملية السيطرة على الحدود المائية، وضمان عمل دولة في البحر، وضمان عمل دائم في المراقبة البحرية، في اعتراض المهاجرين، وضد الهجرة غير الشرعية».

كما نشرت «البناء» مقالاً لحماده في 3 أيلول 2014 تضمن تفاصيل الهبة السعودية ونتائج المحادثات الفرنسية - السعودية التي أجريت خلال زيارة ولي العهد السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى فرنسا. ونقل الكاتب عن مصادر أن خلافات على عمولة تبلغ 3 في المئة من قيمة المبلغ ما يعادل 90 مليون دولار، شكلت عقبة كبيرة في وجه الاتفاق على إتمام الصفقة وعدم قيام السعوديين بتوقيعها. وبحسب المعلومات في باريس اقترح السعوديون تأجيل البحث في هذه الصفقة ريثما ينجلي الوضع العسكري والأمني في المنطقة في مواجهة تنظيم «داعش».

لجنة الدفاع النيابية

ولدى سؤاله عن هذا الأمر، نفى رئيس لجنة الدفاع النيابية الوزير سمير الجسر علمه بهذه المعلومات، مستغرباً نشر معلومات من دون أدلة وإثباتات، وأشار إلى أن ليس كل ما ينشر في الاعلام صحيح.



الجسر

دورية من طراز سندباد ر س، بقيمة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات».

وأضاف الكاتب في مقاله: «الصفقة خالية من أي نوع من أنواع صواريخ الدفاع الجوي والرادارات المتصلة بها من الطرازات الحديثة، بعد الاكتفاء بتضمين الصفقة شبكة ميسترال التي كانت السعودية قد رفضت الحصول عليها لقواتها واستبدلتها بشبكة صواريخ كروتال الحديثة، وربما كان ذلك أحد أسباب خلاف سعودي - فرنسي مالي ستتم تسويته من حساب الصفقة اللبنانية الممولة سعودي، بعدما أذعت الشركات الفرنسية قيامها بتصنيع الطلب السعودي قبل قرار الاستبدال. فجاه التعويض ببيعها للبنان. وفي المقابل فإن خبراء أسلحة فرنسيين يقدرون الإضافات المرتبطة بالفساد أو العمولات أو التسويات بأكثر من 35 في المئة من السعر الاسمي المعلن والمعروض على لبنان للتوقيع، بما يجعلها من الصفقات المشبوهة المعرضة للمساءلة السريعة في الدوائر الفرنسية».

كما نشرت «البناء» تقريراً باللغة الفرنسية في 13 أيار 2014 للكاتب حمادة تناول مشاكل تقنية واختراقات أمنية خطيرة في أنظمة الشركة التي تصنع طرادات «اف 56» التي بنوي الجيش اللبناني شراءها من فرنسا، وهذه المشاكل التقنية يتحدث عنها التقرير في طرادات دورية هجومية اشترتها الكويت من شركة «سي أم أن» عام 2001، وتبين أن فيها مشاكل تقنية منعتها من العمل، ما اضطر الكويت لإعادتها إلى فرنسا لإجراء عملية إصلاح لمدة خمس سنوات بين عامي 2009 و2014. وعذد التقرير أربع نقاط مشاكل تقنية وعملية في هذه الطرادات التي صنعتها وتصنعها هذه الشركة وفي المشاكل الأمنية. يذكر التقرير أن الكويت اكتشفت اختراقاً «إسرائيلي» لبعض أنظمة الطرادات في هذه الشركة.

ويتحدث التقرير المذكور في النقطة رقم 5: «إن قدرة مكاتب الدراسة في شركة أس أم أن محدودة بسبب نقص الكادر البشري ونقص المعرفة التقنية، هذه المكاتب منتهكة حالياً في تطوير زوارق دورية من طراز إيغل 43 لمصلحة موزمبيق، إذ إن التطوير غير العادي يحتاج إلى دراسات

